الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/WG.5/L.6
18 February 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الفريق العامل المخصص للترابط بين
الاستثمار ونقل التكنولوجيا

الدورة الثالثة

جنيف ٢١-٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

اعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المقدم الى مجلس التجارة والتنمية

مشروع التقرير النهائي للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا

الجزء الأول

أُعد مشروع التقرير هذا وفقا لطلب الفريق العامل المخصص من الأمانة اعداد مشروع للجزء الأول من الحصيلة النهائية لأعمال الفريق.

واتفق الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا، في دورته الثانية، على أن تضم الحصيلة النهائية لأعماله جزأين. يتناول الجزء الأول النتائج والجزء الثاني الاستنتاجات. وعليه، يستند الجزء الأول الى الدراسات الافرادية المعروضة على الفريق؛ ونتائج المناقشات داخل الفريق العامل المخصص؛ وحلقة التدارس في أوسلو بشأن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والمدخلات المقدمة من الأمانة. ويقدم هذا الجزء بوصفه مشروع تقرير الى الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص. ويتم اعداد الجزء الثاني أثناء الدورة الثالثة. ويمكن اصدار الحصيلة النهائية والوثائق المتصلة بأعمال الفريق العامل المخصص كمنشور يباع من منشورات الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا -	خلفية	١ - ٣	٣
ثانيا-	النتائج	٤ - ٣٥	٣
	ألف - الدورة الأولى	٤ - ١١	٣
	باء - الدورة الثانية	١٢- ٣٢	٥
	[جيم - الدورة الثالثة	٣٣- ٣٥]	١٠
المرفق الأول-	مناقشات غير رسمية دارت أثناء الدورة الثانية للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا (١٣-١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)		١٢
[المرفق الثاني-	مناقشات غير رسمية دارت أثناء انعقاد الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا (٢١-٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤) (يضاف)]		٣٤

أولا - خلفيـــة

١- عملا بأحكام "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"، المعتمدة في الدورة الثامنة للمؤتمر، واستنادا الى مقرر المجلس ٣٩٨(د-٣٨) الذي يحدد في المرفق جيم منه اختصاصات الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا، عقدت ثلاث دورات لهذا الفريق في الفترات ٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ و١٣-١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٢١-٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤ على التوالي.

٢- وساعدت هذه الاجتماعات على النظر الفاحص في قضايا التكنولوجيا المتصلة بالاستثمار في ظروف عالمية آخذة في التغير. ان اتجاهات التحرير المتزايد، مقترنة بتزايد الترابط فيما بين الدول، واعتماد وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي، وحدوث تغيرات في التقسيم الدولي للعمل وزيادة الترتيبات التعاونية فيما بين المؤسسات قد أدت، في فترة من التغير التكنولوجي السريع، الى ايجاد بيئة جديدة لتدفقات الاستثمار والتكنولوجيا وأتاحت امكانيات اضافية للتعاون الاقتصادي الدولي.

٣- وبعد فترة من الركود، ازدادت تدفقات الاستثمارات الى عدد من البلدان النامية. غير أن بلدانا معينة كانت قادرة على اجتذاب قدر أكبر من هذه التدفقات، بينما لم تستفد بلدان أخرى من هذه الاتجاهات الجديدة. كما أن عملية بناء القدرات التكنولوجية في بعض البلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة الانتقال الى الاقتصاد السوقي، قد أحرزت تقدما بدرجات متفاوتة تعكس الظروف الوطنية المختلفة والآخذة في التغير في بيئة دولية آخذة في التطور السريع تقتضي تكيفا وبذل مزيد من الجهود من جميع الفعاليات، بما فيها الحكومات والمؤسسات الوطنية.

ثانيا - النتائج

ألف - الدورة الأولى

٤- ازاء هذه الخلفية، عقدت الدورة الأولى للفريق العامل المخصص في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وفي افتتاح المناقشة، ألقى ثلاثة متحدثين ضيوف، دعتهم الأمانة، كلمات أمام الفريق العامل عن قضايا التكنولوجيا المتصلة بالاستثمار.

١ - المتحدثون الضيوف

٥- تناول البروفسور تشارلز كوبر، مدير معهد التكنولوجيات الجديدة بجامعة الأمم المتحدة، ثلاث قضايا رئيسية، هي: '١' التطور في عملية المنافسة الصناعية؛ و'٢' كيف يكون لمشاكل المنافسة صلة بسياسات

التصنيع في البلدان النامية؛ و'٣' الآثار المترتبة من نواحي وضع السياسات. وتناول السيد خوان رادا، نائب الرئيس (لشؤون التحالفات الاستراتيجية) لشركة معدات ديجيتال الدولية (لأوروبا)، ثلاث قضايا تمس سياسات المنافسة، وهي: '١' تَجمُّع التكنولوجيات والتحالفات الاستراتيجية؛ و'٢' دور أسواق رأس المال في تكوين الاستثمارات والقدرات الابداعية؛ و'٣' التكنولوجيا كعامل يؤثر في التجارة في فترة ما بعد جولة أوروغواي. وقام السيد هربرت أوبرهانسلي، مساعد رئيس شركة نستليه المساهمة للشؤون الاقتصادية، في معرض اشارته بصفة رئيسية الى تجربة نستليه والى نتائج الدراسة الاستقصائية التي اضطلع بها رجال الصناعة الأوروبيون، بتقديم عرض موجز لنظم التخاصب بين الاقتصادات في مختلف مراحل التنمية الاقتصادية، التي حفزت تكوين المعارف المحلية المتعلقة بالانتاج والتوزيع.

٦- وقد تم ادراج عروض الخبراء والمناقشة التي أعقبتها في "تقرير الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا عن دورته الأولى" (TD/B/WG.5/4) .

٢- وثائق من الأمانة

٧- أتاحت الأمانة وثيقتين للدورة، هما مذكرة ووثيقة معلومات أساسية عنوانهما، على التوالي: "قضايا مطروحة للنظر فيها عند وضع برنامج العمل" (TD/B/WG.5/2) و"الترابط بين تدفقات الاستثمارات ونقل التكنولوجيا: استعراض عام للقضايا الأساسية" (UNCTAD/ITD/TEC/1).

٨- كما أن التقرير (TD/B/WG.5/4) قد تناول القضايا والهموم المطروحة في الوثيقتين المذكورتين والمناقشات التي أفضت الى اعتماد برنامج العمل.

٣- الحصيلـــة

(أ) العملية

٩- ان مداخلات المتحدثين الضيوف والوثائق المقدمة من الأمانة قد أفضت الى مناقشات مثيرة للاهتمام فيما بين الخبراء الذين أغنت خبراتهم المناقشة وساعدت على تحديد اتجاه العمل وحددت خصائص العملية الواجب أن توجه مداولات الفريق العامل. وتمشيا مع التزام كرتاخينا، اعتُبر العمل عملية بناء لتوافق الآراء وتوخ لاتجاه عملي، واعتبر الناتج تقريرا رئيسيا عن الاستثمار والتكنولوجيا. وكان المنتظر من التقرير أن يعكس جملة أمور، منها: '١' نتائج المناقشات التي دارت في الاجتماعات داخل الفريق العامل المخصص، و'٢' دراسات الحالات القطرية.

(ب) قضايا محددة

١٠- اتفق الفريق العامل المخصص، في دورته الأولى، على مجموعات القضايا الرئيسية التالية التي تشكل مكونات الموضوع الموحد للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا، وهي: (أ) تدفقات الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، والمنافسة؛ و(ب) بناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقال الى الاقتصاد السوقي؛ و(ج) نقل وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا.

(ج) أسلوب العمل

١١- ان الفريق العامل المخصص، الى جانب الاتفاق على برنامج عمله، قد حدد أسلوب عمله الذي ينبغي أن يركز على تبادل الخبرات الوطنية استنادا الى دراسات الحالات التي أعدتها البلدان على أساس طوعي. كما طلب من أمانة الأونكتاد مدخلات محددة تتجلى في وثائق تقدمها الأمانة الى الدورتين الثانية والثالثة، وتنظيم حلقة تدارس بالتعاون مع الحكومة النرويجية عن "نقل وتطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا".

باء - الدورة الثانية

١- المتحدثون الضيوف

١٢- بناء على برنامج العمل المتفق عليه للفريق العامل المخصص، بما في ذلك التوجهات والتوجيهات المقدمة في دورته الأولى، عقد الفريق دورته الثانية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. واستفاد من مداخلة ستة متحدثين ضيوف ذوي خلفيات مختلفة، كانت قد دعتهم الأمانة. ووردت البيانات المقدمة والمناقشة التي أعقبتها في التقرير الموجز عن "المناقشات غير الرسمية التي دارت أثناء الدورة الثانية للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا" (المرفق الأول).

١٣- افتتحت المناقشات غير الرسمية بخطاب رئيسي بشأن السياسة العامة ألقته البروفسورة لين ميتلكا (جامعة كارلتون بأوتاوا، ولاريا-سيريم LAREA-CEREM، الجامعة، باريس - الدائرة العاشرة) وتناولت فيه موضوع الشراكة الاستراتيجية وما يترتب عليها من آثار بالنسبة الى البلدان النامية. وأكدت البروفسورة ميتلكا أهمية الشراكات الاستراتيجية ولزومها في البلدان النامية وعبرها كوسيلة هامة من وسائل بناء القدرات التكنولوجية ورفع مستوى القدرة على المنافسة في هذه البلدان. وأبرزت ضرورة اقامة الآليات المؤسسية التي من شأنها أن تدعم استحداث الشبكات على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية، بدعم من القطاعين الخاص والعام.

١٤- كما أتيحت للفريق العامل المخصص فرصة الاستماع الى آراء القطاع الخاص بشأن الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا الى البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية. وتحدث أمام الفريق كل من السيد سمير

المراكشي (رئيس ومدير عام شركة المساهمة والنهوض بالاستثمارات بتونس)، والسيد فيورل كاتاراما (رئيس ومدير عام شركة الفيلا انترناشونال برومانيا)، والسيد جوزيف برنر (مستشار لشؤون التنمية بشركة دوبون دي نمور الدولية بسويسرا)، وشاركوا في المناقشة العامة، وكذلك في مناقشة مفتوحة بشأن بناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية.

١٥- ونظمت المناقشة المفتوحة لغرض القاء مزيد من الضوء على المواضيع قيد المناقشة. وقدم السيد سامول وانغوي (جامعة الأمم المتحدة/انتك) والسيد توم غانياتسوس (الأونكتاد) والسيد خورخه كاتس (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي) عرضا لنتائج البحوث الجارية على التوالي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وأعقب البيانات التي قدمها الخبراء تبادل مثمر للآراء بشأن مواضيع متنوعة مثل: ضرورة التمييز بين سياسات واستراتيجيات الشركات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية؛ ودور حماية الصناعات الناشئة؛ وأهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي.

٢- الدراسات الافرادية

١٦- وأفاد الاجتماع أيضا من عرض ١٤ دراسة افرادية مقدمة من بلدان تمر بمراحل متفاوتة من التنمية وتواجه أوضاعا مختلفة. وقُدمت نتائج أولية فيما يتعلق بالدراسة الافرادية التي اضطلعت بها البرازيل. [قدم المشروع النهائي لهذه الدراسة في الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص.] وترد الدراسات، حسب ترتيب عرضها، في المرفق الأول.

١٧- ان الدراسات الافرادية هذه وبياناتها قد قدمت عرضا لما تواجهه هذه البلدان ومؤسساتها التجارية من فرص وتحديات في تشجيع الاستثمار وبناء القدرات التكنولوجية. وقد حفزت المناقشة وشجعت على مشاطرة الغير الخبرات والتصورات في هذا المجال. وأسهمت المناقشة في عملية التعلم في صياغة وتنفيذ سياسات التكنولوجيا المتصلة بالاستثمار. كما ساعدت على تعيين المجالات التي أُحرز فيها بعض التقدم والتي يلزم تركيز مزيد من الجهود فيها (انظر المرفق الأول).

١٨- وقد أبرزت المناقشة، على الأخص، الجهود المبذولة في سبيل تشجيع بناء القدرات التكنولوجية ودور نقل التكنولوجيا في هذا الشأن. وتم تأكيد اسهام مدخلات التكنولوجيا الأجنبية في بناء القدرات، بما في ذلك سبل ووسائل تعزيز هذه العلاقة. وأُولي اهتمام خاص للواردات من السلع الانتاجية والاستثمار المباشر الأجنبي بوصفهما سبيلين هامين من سبل نقل التكنولوجيا. ولوحظ أن طرائق نقل التكنولوجيا قد تنوعت لتشمل أشكالا غير عادية تشمل فعاليات مختلفة. في هذا الشأن، شملت سبل الاستخدام أشكالا جديدة من الاستثمار، مثل المشاريع المشتركة وعقود الادارة والتعاقد من الباطن وحق التمثيل. وثمة سبل أخرى أقل

نظامية لنقل التكنولوجيا هي تمثلت في الترخيص واستقصاءات لما كُتب في الموضوع والتبادل العلمي والمشاركة في المعارض.

١٩- وأشارت بلدان مختلفة الى ما جرى الاضطلاع به من اصلاحات وما اعتُمد من حوافز في سبيل تحرير نظمها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي واجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيا اليها. وشملت هذه الحوافز اطارا تنظيميا أكثر استقرارا، وتحسين حماية حقوق الملكية الفكرية، وتخفيف شروط التسجيل من أجل الاستثمار الأجنبي وتيسير اجراءاته، وتطوير الهياكل الأساسية للعلم والتكنولوجيا، واحراز تقدم في تنمية الموارد البشرية، وتحديث قطاع الانتاج، وايجاد حوافز مالية وضريبية، وزيادة التنسيق بين السياسات الصناعية والتجارية.

٢٠- وأُولي التعليم اهتماما خاصا على جميع المستويات في عملية بناء القدرات التكنولوجية، بما في ذلك التعليم الرسمي والتدريب الفني والمهني. كما تم التشديد على التركيبة المؤسسية التي تقتضيها تنمية الموارد البشرية. وتم التشديد بوجه خاص على دور مرافق التدريب العامة والخاصة، بما في ذلك دورها على مستوى الشركة، فضلا عن رفع درجة مهارات المدرّبين والمتدربين على السواء. ونظرا للتغيرات السريعة التي حدثت في ميدان التكنولوجيا، رئي أن من الجوهري أن يكون التدريب والتعلم من التجارب نشاطا مستمرا على جميع المستويات. وفي حين تم احراز بعض التقدم في التدريب وبناء المؤسسات في بلدان كثيرة، تظل الروابط بقطاع الانتاج ضعيفة.

٢١- وينطبق هذا أيضا على الروابط بين البحث والتنمية من جهة والصناعة من جهة أخرى. فمن شأن توثيق العلاقة بينهما أن يؤدي الى تيسير الاستغلال التجاري لنتائج البحث والتطوير. وارتئي أن هذه العلاقة الأوثق ضرورية للاستخدام الأجدى لموارد البحث والتطوير ولينهض القطاع الخاص بدور أنشط في تمويل هذه الأنشطة والاضطلاع بها. وأولي اهتمام خاص، في هذا الشأن، لايجاد أوضاع مؤاتية من أجل تنمية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم لتمكينها من أن تصبح عوامل أنشط في نقل التكنولوجيا وتطويرها. وعلاوة على ذلك، اعتُبرت تنمية القدرة على البحث والتطوير عنصرا هاما في عملية الابداع التكنولوجي، وشجعت كافة البلدان السياسات المتصلة بذلك تشجيعا متفاوت الدرجات.

٢٢- ان الجهود الرامية الى تعزيز بناء القدرات التكنولوجية، بما في ذلك الابتكار التكنولوجي مقترنا ببيئة اقتصادية كلية وتنظيمية مستقرة، تفضي الى ايجاد أوضاع مؤاتية لتعزيز القدرة على المنافسة دوليا. ان اختيار المجالات التي يمكن للبلدان فيها أن تركز مواردها البشرية والمالية من بين المجالات المتنافسة ذات الأولوية قد بات، الى جانب المرونة، عنصرا من العناصر الهامة بوجه خاص في سياسات الحكومات والمؤسسات في هذه الفترة من التغير السريع. غير أن أوجه الاختلاف في مستويات التنمية وفي حالات البلدان تقتضي مجموعات مختلفة من الاعتبارات ونهوجا متغايرة في معالجة بناء القدرات والقدرة على

المنافسة. بل قد يكون ذلك أشد ضرورة في وقت أضحى فيه الأخذ بالاعتبارات البيئية من العناصر الأساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣- التكنولوجيات السليمة بيئيا

٢٣- نظر الفريق العامل المخصص، وفقا لبرنامج عمله، في قضية نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وكان معروضا عليه تقرير حلقة العمل بشأن نقل وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا (UNCTAD/ITD/TEC/13)، الذي اشتركت في تنظيمها أمانة الأونكتاد وحكومة النرويج في أوسلو في الفترة من ١٣ الى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

٢٤- ووفقا لنتائج حلقة العمل، فان ادماج الاعتبارات البيئية في المساعي الرامية الى بلوغ أهداف التنمية المستدامة يترتب عليه تقدير الآثار البيئية في أولى مراحل التخطيط لتنفيذ المشاريع. وفي حين أنه تم تأكيد دور القطاع الخاص في توليد هذه التكنولوجيات ونقلها، جرى التشديد على ضرورة ايجاد قدرات محلية من أجل تسخير التكنولوجيا المستوردة في سبيل تعزيز التنمية المستدامة. ان عرض ومناقشة دراسات حالات قد ألقيا مزيدا من الضوء على هذه الاعتبارات والنهوج.

٢٥- وشملت استنتاجات حلقة العمل مجموعة واسعة من الاقتراحات. واسترعي الانتباه الى عدد من المبادرات والعناصر ذات الأولوية التي سبق أن عولجت والتي كان يجري تنفيذها، على أساس اختباري أحيانا.

٢٦- وتطرقت المناقشة في الفريق العامل المخصص الى بعض النقاط المحددة، مثل: الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في البحث والتطوير ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا؛ أثر برامج التكيف الهيكلي في نشر التكنولوجيات السليمة بيئيا في البلدان النامية في هذا الشأن؛ العوامل التي تؤثر في نشر التكنولوجيات السليمة بيئيا؛ أهمية التدريب في بناء القدرات من أجل التكنولوجيات السليمة بيئيا وغيرها من التكنولوجيات؛ ضرورة ايجاد آليات خاصة لنشر التكنولوجيات السليمة بيئيا على نطاق أوسع في البلدان النامية (انظر المرفق الأول).

٤- وثائق من الأمانة

٢٧- ونظر أيضا الفريق العامل المخصص أيضا، أثناء دورته الثانية، في وثيقتين مقدمتين من الأمانة، هما: "استعراض الأعمال القائمة في منظومة الأمم المتحدة ولدى نخبة من المنظمات غير الحكومية والتي تتناول

قضايا التكنولوجيا المتصلة بالاستثمار (TD/B/WG.5/6) و"تعزيز الدينامية التكنولوجية: تطور التفكير في بناء القدرة التكنولوجية والقدرة التنافسية" (TD/B/WG.5/7).

٢٨- وقدمت الوثيقة الأولى مدخلات فيما يتعلق بمساهمات مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، كل في مجال اختصاصها وفي قطاعات متنوعة وكذلك من خلال بحوث السياسات العامة وأنشطة التعاون التقني، في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وربطه بفرص التنمية التكنولوجية المحلية، بما في ذلك بناء القدرات. ان تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات ما برحا أيضا يحظيان باهتمام كثير من هذه المنظمات في ما تضطلع به من عمليات في مختلف بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما دعمت هذه المنظمات النظر، على الصعيد الحكومي الدولي، في النهوج الرامية الى تعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق اقامة قواعد بيانات للمساعدة على نشر المعلومات المتعلقة بمصادر التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقل هذه التكنولوجيات وتطويرها.

٢٩- وكما بين استعراض وتحليل ما كتب عن هذا الموضوع (TD/B/WG.5/7)، فان الدارسين وصانعي القرارات وواضعي السياسات العامة ما برحوا يعترفون بشكل متزايد بالتكنولوجيا وعملية التغير التكنولوجي كعامل هام في النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية. وان الانشغال المتزايد بالتكنولوجيا قد رافقته تحولات هامة من التشديد على نقل التكنولوجيا في حد ذاته الى التشديد على كيفية استخدام الدول للتكنولوجيا المستوردة لتكميل جهودها الذاتية في سبيل تراكم القدرات التكنولوجية الداخلية. كما تم الاقرار بشكل متزايد بأهمية المؤسسة بوصفها بؤرة الابتكارات التكنولوجية، وبضرورة تنمية الروابط فيما بين مصادر التكنولوجيا المحلية والخارجية. كما أن المناقشة بشأن استراتيجيات تحقيق القدرة التنافسية الوطنية قد باتت أكثر تركيزا، مع توجيه التركيز الى الانتقائية والمرونة وتوفير الحوافز، اضافة الى ايجاد بيئة اقتصادية كلية مستقرة.

٣٠- وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا والأقاليم الأخرى المنخفضة الدخل، فان المعارف المتعلقة بالاستراتيجيات التكنولوجية القابلة للتطبيق في مجال الصناعة ما زالت قاصرة الى حد كبير. وعلى نقيض ذلك، ففيما يتعلق بالزراعة، أثبت التفهم الأفضل لآثار الثورة الخضراء أن استراتيجيات التنمية الزراعية غالبا ما شكلت محاولة فظة نوعا ما لمعالجة ما بات نظاما متطورا لادارة الموارد.

٣١- وعين التقرير عددا من المجالات التي يلزم الاضطلاع فيها بمزيد من العمل. وتم ابراز معظم هذه المجالات أثناء المناقشات بشأن دراسات الحالات. وهي تشمل ما يلي: التكنولوجيا والشراكات الاستراتيجية؛ سياسات العلم والتكنولوجيا والتماسك بينها وبين السياسات الرئيسية الأخرى؛ حوافز للسلوك الابداعي ودعم هذا السلوك؛ ضرورة ايجاد تفهم أفضل لآليات التدخل الانتقائي، بما في ذلك معايير لانتقاء السياسات العامة وتقييمها. وكذلك، سيلزم اجراء مزيد من البحوث التجريبية بشأن خبرة البلدان النامية في مجال حماية

الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا، سيلزم اجراء بحوث بشأن الطرق التي يمكن من خلالها للبلدان النامية أن تكتسب ما يكفي من الخبرة لتعيين التكنولوجيات المرغوبة. ويلزم أيضا بحوث ذات توجه اقتصادي سياسي لتعيين خيارات السياسة العامة المتاحة للمجتمع الدولي والتي من شأنها: '١' تشجيع زيادة نشر التكنولوجيا، و'٢' احداث أثر حقيقي في التقليل من تهميش بعض البلدان، و٣، المساعدة على بناء توافق في الآراء على نطاق واسع بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية للمعونة. وأخيرا، سيلزم مزيد من البحوث في هذا الشأن، بغية تفهم عملية الابداع تفهما أفضل، بما في ذلك الروابط بين نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات التكنولوجية.

٣٢- في ضوء المناقشة (انظر المرفق الأول)، قدمت الأمانة عددا من الاقتراحات بتنقيح الوثيقتين TD/B/WG.5/6 وTD/B/WG.5/7، وقد تم استنساخها على التوالي، في الوثيقتين TD/B/WG.5/6/Amend.1 وTD/B/WG.5/7/Amend.1.

[جيم - الدورة الثالثة

١- المتحدثون الضيوف

يستكمل أثناء الدورة الثالثة

٢- الدراسات الافرادية

٣٣- ترد في المرفق الثاني الدراسات الافرادية التي تم النظر فيها.

البيانات والمناقشة ستستكمل أثناء الدورة الثالثة

٣- وثائق من الأمانة

٣٤- نظر أيضا الفريق العامل المخصص أثناء الدورة الراهنة في وثيقة قدمتها الأمانة، وعنوانها "استعراض القوانين والأنظمة التي تتناول نقل التكنولوجيا وتطويرها، نظرة عامة" (TD/B/WG.5/10).

٣٥- وفقا للاستعراض موضوع البحث، تم في السنوات الأخيرة ايلاء اهتمام كبير، على الصعيدين الوطني والدولي، لايجاد بيئة قانونية مفضية الى نقل التكنولوجيا وتطويرها. وقد حمل ذلك عددا من الحكومات على

وضع قوانين وأنظمة تتصل بنقل التكنولوجيا وتطويرها وتكييفها ونشرها. وأدخلت معظم البلدان المتقدمة تغييرات على قوانينها المتعلقة بالمنافسة وسياساتها المتعلقة بانفاذ الممارسات التقييدية بغية تنشيط الابداع التكنولوجي، وسنت قوانين لحماية تكنولوجيات جديدة مثل التكنولوجيات الحيوية والدارات المتكاملة بواسطة شبه الموصلات. وانصبت الاهتمام في البلدان النامية على وضع سياسات وصكوك تشريعية من أجل ترويج وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا المتصل بذلك. وحررت كثير من هذه البلدان تشريعاتها المتعلقة بالاستثمار ونقل التكنولوجيا بغية اجتذاب مزيد من الاستثمار. ان النهج الجديد الذي تتبعه البلدان في معالجة نقل التكنولوجيا قد ركز بدرجة أكبر على التعاون الفعال بين الشركاء في ترتيبات النقل من تركيزه على التحكم بالجوانب التعاقدية في الصفقات. ومنذ وقت أقرب، قام أيضا عدد من البلدان النامية بتعديل تشريعاتها المتعلقة بالملكية الفكرية بغية تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية أو الأخذ بتدابير تنفيذية جديدة. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، ارتبطت حماية حقوق الملكية الفكرية، لأول مرة، بحقوق والتزامات التجارة المتعددة الأطراف بوصفها مكونا من مكونات النظام التجاري الدولي (الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي).

يستكمل أثناء الدورة الثالثة]

المرفق الأول

مناقشات غير رسمية دارت أثناء الدورة الثانية للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا (١٣-١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)

تقرير موجز أعدته أمانة الأونكتاد

ألف - الخطاب الرئيسي، والمتحدثون الضيوف، وندوات المناقشة

١- الخطاب الرئيسي

١- افتتحت المناقشات غير الرسمية للفريق العامل المخصص بخطاب رئيسي ألقاه البروفسور لين ميتلكا بشأن موضوع اقامة الشراكات الاستراتيجية وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للبلدان النامية. فالاستثمار كان يُنظر اليه في الماضي من حيث رأس المال والسيطرة عليه. أما اليوم، فهو يقوم على أشكال جديدة من الاتفاقات التعاونية فيما بين الشركات المعروفة بشكل أفضل بالشراكات الاستراتيجية، التي تسهم اسهاما مباشرا بدرجة أكبر في القدرة على المنافسة هيكليا. وتتميز الشراكات الاستراتيجية عن أشكال الاستثمار التقليدية من حيث أنها شراكات ثنائية الاتجاه قائمة على انتاج المعرفة بالمشاركة والمقاسمة تمييزا لها عن العلاقات الوحيدة الاتجاه القائمة على اتفاقات الترخيص. والكثير من العلاقات بين الموردين والعملاء في صناعات متنوعة كصناعات السيارات والطائرات والملابس يجري تحويلها من ترتيبات تعاقد من الباطن بسيطة الى شراكات ثنائية الاتجاه يسهم فيها كلا الطرفين في تصميم وتطوير المكونات والمنتجات النهائية.

٢- غير أن القدرة على تشكيل شراكات استراتيجية داخل البلدان النامية وعبرها تتوقف على سياسات تعمل، عن وعي، على تعزيز قطاع العلم والتكنولوجيا وروابطه بالانتاج في بلدان العالم النامي. وعليه، فللحكومات المحلية والاقليمية والوطنية دور هام تؤديه، فرادى ومجتمعة، في توفير القيادة وايجاد حوافز السياسة العامة اللازمة لتغيير العادات والممارسات التقليدية. وأكد أن تصميم برامج لتعزيز الشراكة الاستراتيجية على الصعيدين الوطني والاقليمي وتدعيم مصروفات البحث والتطوير الممولة من الشركات التجارية بواسطة التمويل الحكومي لأنشطة تطوير التكنولوجيا ونشرها، قد ثبت أنها أدوات قوية لتغيير الممارسات التاريخية للشركات والحفز على الابداع والنشر في بعض البلدان المتقدمة.

٣- وفي حين أن عددا من البرامج التي ترسي أسس الابداع قد وضع أيضا في بعض البلدان النامية الأكثر تقدما، فما زال يتعين ظهور تطورات مشابهة في أقل البلدان نموا. غير أن حكومات هذه البلدان الأخيرة قد أقرت بضرورة استحداث تدريب يشجع الابداع، فضلا عن تهيئة بيئة سياسة عامة تكون مفضية الى الابداع. وتكميلا لهذه الجهود، أشار البروفسور ميتلكا الى ضرورة ايجاد آلية، لا سيما من أجل أفريقيا، يتم بواسطتها تشجيع المؤسسات التجارية على تحديد المشاكل وعلى الابداع، وتساعد على حشد الموارد المحلية دعما لهذا المسعى. وأكد أن من شأن الهبات المقدمة من شركات هي من بين أكبر الشركات وأكثرها ابداعا وكذلك من الوكالات الحكومية والمؤسسات الدولية أن تكفل الاستقلال المالي والاداري للآلية وأن تضمن اتاحة فرص الوصول الى الموارد التكنولوجية الموجودة خارج أفريقيا.

٢- المتحدثون الضيوف

٤- وعقب الخطاب الرئيسي، أُلقيت بيانات أدلى بها ثلاثة متحدثين ضيوف يمثلون وجهة نظر أصحاب المشاريع. وهؤلاء المتحدثون الضيوف هم:

- السيد سمير المراكشي، رئيس ومدير عام شركة المساهمة والنهوض بالاستثمارات، تونس؛

- السيد فيورل كاتاراما، رئيس ومدير عام شركة الفيلا الدولية رومانيا؛

- السيد جوزيف برنر، مستشار لشؤون التنمية لشركة دو بون دي نمور الدولية، سويسرا.

٥- ناقش المتحدثون الضيوف الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا الى البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية.

٦- شدد السيد مراكشي على أن التطورات التكنولوجية باتت متزايدة التعقيد، مما زاد الهوة اتساعا بين البلدان. ومن ثم، فان كلفة احتياز التكنولوجيا والفترة الزمنية اللازمة له وشكله هي عوامل تختلف بحسب ما اذا كانت الدول متقدمة أو نامية. وقدم شرحا لحالات ناجحة وحالات فاشلة في الاستراتيجيات الاقتصادية الآخذة في التغير في تونس. وهكذا، فان مشروعا له شريك أوروبي قد فشل نظرا لما تتصف به التكنولوجيا المكتسبة من تعقيد، ولتباين القوة بين الشركاء، والاعتماد على المتعاقدين من الباطن، الأمر الذي أفضى الى تباين في الكلفة، وعدم وجود شبكة صناعية لمساندة المشروع. وثمة مشروع آخر، يتركز الانتاج فيه على مكون واحد أقل تعقيدا وتسيطر الشركة التونسية فيه سيطرة تامة على سلسلة الانتاج، قد حالفه النجاح. وخلص المتحدث الى نتيجة مفادها أنه يتعين على شركات البلدان النامية أن تحلل بيئتها المحلية تحليلا موضوعيا قبل الدخول في شراكات. فقدرة الشركاء على استيعاب نقل التكنولوجيا هي أمر

حيوي، وأن اتباع نهج دينامي يتيح "تحديث" التكنولوجيا بشكل مستمر وتدريجي أمر يشكل فيما يبدو استراتيجية ناجحة.

٧- وصف السيد كاتاراما ما تواجهه رومانيا من عقبات في محاولتها الانتقال من اقتصاد مخطط الى اقتصاد سوقي. وقال ان المشاريع المشتركة مع مستثمرين أجانب وشركات أجنبية تعتبر وسيلة لتسريع عملية الخصخصة، الا أن عدم كفاية الاطار القانوني يفضي الى حدوث تجاوزات، وقد أقيمت بعض المشاريع المشتركة برأسمال قليل لأغراض ضريبية فقط. وفي حالات أخرى فان ما تم ادخاله الى رومانيا من تكنولوجيا بات باليا في الغرب. غير أن الخبرة آخذة في الازدياد، مما يجعل من الأيسر على شركات البلد تقدير الشراكات المقترحة. وبيّن أن العقبة الكبرى هي نقص المواد والموارد التكنولوجية، فضلا عن الأموال. وتحتاج رومانيا الى نقل التكنولوجيا في مجموعة متنوعة من القطاعات مثل الأعمال المصرفية والجمارك والسياحة في مجال الصناعات الخدماتية؛ وانتاج الأثاث والأقمشة في القطاع الصناعي؛ والزراعة.

٨- وأورد السيد برنر تجارب ناجحة لشركته في مجال نقل التكنولوجيا في ٦٠ بلدا بجميع القارات. وقال ان التدريب ونقل الخبرات الفنية هما جزء من العملية. وفي السنوات الماضية، أفضت الفرص الجديدة في أوروبا الشرقية الى زيادة خاصة في تدفق التكنولوجيا. وبيّن أن الأوضاع الاقتصادية وأوضاع التشغيل العامة، بما في ذلك استقرار المناخ السياسي، هي عوامل رئيسية في عملية اتخاذ القرارات في شركته فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية التي تنطوي على نقل التكنولوجيا. ويتعين وضع آليات وافية للتعويض عن مخاطر أكبر؛ هذه الضمانات يمكن توفيرها، مثلا، عن طريق أموال خاصة. وتواجه الشركات عقبات عندما يتم الارتياب في دوافعها، ووُضعت مثبطات للثني عن الاستثمار. وقال ان الاستثمارات والشراكات تستلزم قيام مشاريع تساعد على النهوض بالبيئة، وتعزيز القطاع الخاص، وتوفير سوق تجارية. وبامكان الشركاء الأجانب المساعدة على اقامة هياكل أساسية محلية للنهوض بالمشاريع.

٩- وانطوت المناقشة التي أعقبت هذه البيانات على مداخلات من خبراء مختلفين من هولندا وسويسرا والمغرب وشيلي وممثل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتركزت على الدور الذي يمكن أن تنهض به التحالفات الاستراتيجية في التنمية التكنولوجية والاقتصادية، وامكانية تطبيق هذا النموذج في البلدان النامية، والدور المحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقيل انه سيتعين على هذه المؤسسات أن تبذل جهودا متظافرة في اطار اتحاد شركات بغية استحداث نظام بحث وتطوير يلبي احتياجاتها. وبيّن أن هذه هي الحال بالنسبة الى الشركات الصغيرة، حتى في البلدان المتقدمة. ويلزم ايجاد النوع المناسب من المؤسسات ومن فرص اقامة الشبكات بغية تطوير القوى والقدرات المحلية.

٣- ندوة مناقشة

١٠- نظمت بعد ظهر اليوم الأول ندوة مناقشة عُرضت فيها نتائج بحوث جرت في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ووجّه المناقشة البروفسور ميتلكا. وكان المشاركون في الندوة هم:

- البروفسور سامول وانغوي، جامعة دار السلام، انتيك - جامعة الأمم المتحدة؛

- السيد توم غانياتسوس، برنامج التكنولوجيا، الأونكتاد؛

- السيد خورخه كاتس، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي التابعة للأمم المتحدة.

١١- لخص البروفسور وانغوي في العرض الذي قدمه النتائج الرئيسية لمشروع متعلق بالشركات ذات التوجه التصديري في أفريقيا. وقال ان الهدف الرئيسي للمشروع هو تفهم الطريقة التي قامت بها الشركات، في سياق سياسة كلية قطاعية أعرض، بتطوير قدراتها على البقاء والمنافسة في أسواق الصادرات. وتبين النتائج أن دخول سوق الصادرات يتأثر بما يلي: (أ) الخبرة السابقة لدى أصحاب المشاريع، ووصولهم الى أسواق الصادرات ومصادر التكنولوجيا؛ (ب) الشراكة مع الشركات الأجنبية؛ (ج) عمالة الموظفين المغتربين؛ (د) الاتصالات العائلية بأفراد عائلات يعيشون في بلدان أجنبية. وأوضح أن اجراء تحسينات في التدريب والتكنولوجيا على أساس مستمر هو أمر ذو أهمية حاسمة من أجل المنافسة المستدامة.

١٢- وعرض السيد غانياتسوس تقريرا عن النتائج الأولية المستخلصة من مشروع الأمانة للبحوث والتعاون التقني، الذي يدرس التطوير التكنولوجي والقدرة على المنافسة في ميدان التكنولوجيا في نخبة من بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها. وقال ان النتائج الأولية تبين أن اسهام الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بأقنية أخرى لنقل التكنولوجيا يختلف باختلاف البلدان والقطاعات. وكان أثره أكبر في اندونيسيا وماليزيا ومقاطعة تايوان الصينية، منه في جمهورية كوريا وتايلند وفييت نام. وفي حالة الفئة الثانية من البلدان، بيّن أن جزءا كبيرا من عملية نقل التكنولوجيا واسهامها في القدرات المحلية قد تحقق عن طريق حيازة السلع الانتاجية، والمساعدة التقنية، والاتصال بموردي المعدات، والمستشارين الخاصين، واقامة الشراكات الاستراتيجية.

١٣- وفي الختام، أشار السيد كاتس الى التنظيم الصناعي للشركات في أمريكا اللاتينية وقدرتها على المنافسة دوليا، فشدد على أهمية النظر الى السياق التاريخي لدى تحليل هذه القضايا. وأعاد الى الأذهان فترة الخمسينات والستينات، عندما تم بناء القدرات التكنولوجية في ظل نظم استبدال الواردات، وشدد على عملية التعلم التي حدثت أثناء تلك الفترة. ومع تشبع السوق الداخلية في الثمانينات، بات من الضروري انفتاح الاقتصادات تدريجيا والانتفاع بالمهارات والقدرات التكنولوجية المتراكمة أثناء فترة استبدال

الواردات. غير أن العمل ببعض الأنظمة ما زال ضروريا لضمان استجابة الشركات المحلية لمؤشرات السوق الدولية وتطويرها تكنولوجيات متقدمة.

١٤- وذكر الخبير من الولايات المتحدة الأمريكية أن ثمة حاجة الى التمييز بين سياسات واستراتيجيات الشركات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية. ولتوضيح هذه النقطة، أشار الى شركة نينتندو من اليابان، التي فاتحت الولايات المتحدة بقضايا متصلة بحقوق الملكية الفكرية.

١٥- أشار السيد مراكشي الى أهمية حماية الصناعات المحلية في المراحل المبكرة من عملية التعلم. ولاحظ أن هذه المراحل ستكون حيوية من أجل تطوير القدرة التكنولوجية المطلوبة لدخول السوق الدولية.

١٦- لاحظ ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن البيانات المقدمة عن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لا تتضمن معلومات كافية عن الأوضاع الاقتصادية الكلية. وأشار الى أن الخبرة بشأن الأوضاع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تبين أن التركيز على التكنولوجيا بمفردها لا يكفي. وأشار الى التعليقات السابقة، فذكر أنه قد يتعذر، في المستقبل القريب، الانتقال الى السوق العالمية بهذه السهولة نظرا لظهور تكتلات تجارية. كما تساءل عما اذا كانت أوجه الاختلاف بين الخبرات الانمائية لاقتصادات جنوب آسيا وشرقها لا يمكن تعليلها بأوجه الاختلاف في درجة وطبيعة التدخل الحكومي والأوضاع الاقتصادية الكلية.

١٧- وأدلى السيد غانياتسوس بملاحظتين، أولاهما أن لبلدان شرق آسيا أوضاعا اقتصادية كلية مستقرة بدرجة عالية. وعلاوة على ذلك، عندما يحدث التدخل، فهو يتم بطريقة تثير اضطرابات في السوق. وثانيتهما أن المشكلة ليست استراتيجية استبدال الواردات في حد ذاتها، بل هي كيفية ادارة الاستراتيجية. وبيّن أنه، في بلدان شرق آسيا، يتم تشجيع الصناعات الناشئة على النمو والتكيف مع الأسواق الدولية.

١٨- وقال الخبير من مصر إنه يود معرفة كيف يمكن حفز مراكز البحث والتطوير على الاضطلاع ببحوث مشتركة مع القطاع الخاص، والتشجيع على نقل المعرفة، والمساعدة على تعيين التكنولوجيا المناسبة. كما تساءل عما اذا كانت برامج التكيف في الاقتصادات المتقدمة ستفضي الى نقل عدد أقل من صناعات البحث والتطوير الى البلدان النامية.

١٩- وردا على تعليق قُدم فيما يتعلق بامكانية المقارنة بين الخبرات في مناطق مختلفة، أكد السيد كاتس عدم وجود نموذج واحد بعينه للتطوير، وأن كل بلد يتجه الى اتباع النمط الخاص به.

٢٠- لاحظت البروفسورة ميتلكا أن الدرس الهام المستخلص من تجربة جمهورية كوريا هو وجوب استخدام نظام ترخيص لحيازة واستيعاب التكنولوجيا بدلا من مجرد توسيع القدرات التكنولوجية المحلية. كما بينت أن السياسة الحكومية المتروية مهمة في اقامة روابط بين معاهد البحث والتطوير والقطاع الانتاجي.

٢١- وأكد الخبيران من فرنسا وسويسرا أهمية التركيز ليس فقط على التكنولوجيا بل على التعليم والتدريب كذلك.

٢٢- وردا على هذه الملاحظات، أشارت البروفسورة ميتلكا الى أن ارتفاع مستويات محو الأمية قد ارتبط، تاريخيا، بارتفاع مستويات التطور التكنولوجي. ولاحظت أنه، تمشيا مع تزايد كثافة المعرفة في مجال الانتاج، نشأت الحاجة الى رفع معدلات محو الأمية.

٢٣- ولاحظ الخبير من ألمانيا أن التكنولوجيات المطلوبة من أجل المنافسة في السوق المحلية والاقليمية والعالمية قد تختلف. ومن المهم، في هذا الصدد، عدم التركيز على الأسواق العالمية فقط، بل القيام أيضا بدراسة فرص حيازة التكنولوجيات التي تكون مناسبة في الأسواق المحلية والاقليمية.

باء - دراسات افرادية قطرية

٢٤- في اطار البند ٢ من جدول الأعمال، نظر الفريق العامل المخصص في عدد من الدراسات الافرادية القطرية، التي شملت، حسب ترتيب عرضها، الدراسات التالية:

(١) الصين (TD/B/WG.5/Misc.12)؛
(٢) نيجيريا (TD/B/WG.5/Misc.6)؛
(٣) سويسرا (TD/B/WG.5/Misc.9)؛
(٤) الفلبين (TD/B/WG.5/Misc.17)؛
(٥) سري لانكا (TD/B/WG.5/Misc.3)؛
(٦) السويد (TD/B/WG.5/Misc.2)؛
(٧) هولندا (TD/B/WG.5/Misc.11)؛
(٨) رومانيا (TD/B/WG.5/Misc.4)؛
(٩) تركيا (TD/B/WG.5/Misc.13)؛
(١٠) شيلي (TD/B/WG.5/Misc.8)؛
(١١) الأرجنتين (TD/B/WG.5/Misc.10)؛
(12) بوليفيا (TD/B/WG.5/Misc.15)؛

(١٣) فنزويلا (TD/B/WG.5/Misc.7 and Corr.1)؛

(١٤) جمهورية كوريا (TD/B/WG.5/Misc.5)؛

قُدمت نتائج أولية فيما يتعلق بدراسة افرادية من البرازيل. وسيُعرض المشروع النهائي للدراسة على الفريق العامل في دورته الثالثة.

١- الدراسات الإفرادية المقدمة من الصين ونيجيريا وسويسرا

٢٥- أبرز ممثلو الصين، في العرض الذي قدموه، بعض العناصر الأساسية للاستراتيجية الإنمائية الصينية التي أسهمت، ضمن جملة أمور، في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا منذ عام ١٩٧٩. وشملت هذه العناصر ما يلي: '١' بيئة تنظيمية مستقرة؛ '٢' ودور الصينيين العاملين في الخارج في تكوين سوق رأسمالية محلية؛ '٣' وقاعدة للموارد البشرية مكونة من عمالة ماهرة وقابلة للتكيف مع الاحتياجات. وقد حدث أيضا تحول مهم في السياسات الإنمائية الوطنية مع تطبيق الاصلاحات وإلغاء الضوابط التنظيمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨. ومنذ ذلك الحين، تهيأت بيئة تنظيمية مستقرة ومؤاتية لنجاح استيعاب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تلقته الصين من أكثر من ١٠٠ بلد ومنطقة، والذي تم توزيعه بالتساوي، إلى حد ما، على عدد من الصناعات وخاصة النفط والفحم والصناعات الهندسية والكهرباء والكيميائيات والطب والمنسوجات والصناعات الخفيفة والزراعة.

٢٦- واتسم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بعدد من السمات المميزة: '١' حيث كان المجال واسعا أمام الشركات عبر الوطنية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية؛ '٢' واعتبر الاستثمار في الأجلين المتوسط والطويل في الصين نقطة أساسية في استراتيجيات الاستثمار الخارجي لعدد من الشركات عبر الوطنية، مثل موتورولا، وآي. بي. إم.، وكزيروكس، وفيلبس، وسيتروين، وماتسوشيتا، وميتسوبيشي، وسيمنز؛ '٣' وكان المحتوى التكنولوجي الكامل للمشاريع الاستثمارية آخذا في التنامي والهيكل الاستثماري آخذا في التحسن بالتدريج، لأن كل قطاع كان يقدم إرشادات مفيدة بشأن توظيف رأس المال الأجنبي؛ '٤' ظل نطاق الاستثمار يتسع باطراد، ومنذ عام ١٩٩٢ تنفتح الصين شروط الاستثمار الأجنبي وتيسرها، بما في ذلك صناعة الخدمات؛ '٥' استخدمت أنماط استثمارية مختلفة، شملت المشاريع المشتركة والمشاريع ذات الملكية الأجنبية الكاملة والتأجير الدولي والتنمية التعاونية في مناطق جغرافية معينة، والشركات المساهمة، والشركات عبر الوطنية والشركات القابضة؛ '٦' وفي حين أن مناطق الاستثمار في السنوات الأولى لسياسات التوسع كانت مناطق ساحلية أساسا، فإن الاستثمار الأجنبي قد انتشر الآن شمالا وتجاه المناطق الداخلية، على حد سواء، بسبب جاذبية الموارد الثرية الطبيعية والبشرية.

٢٧- ومن خصائص الاستراتيجية الحالية للصين انتهاج سياسات فعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال التكنولوجيا المتقدمة، وتوجيه رأس المال الأجنبي المباشر بعيدا عن الصناعة الكثيفة العمالة وفي اتجاه القطاعات الكثيفة التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، حرصت الحكومة على تطبيق سياسة مبادلة الوصول إلى الأسواق بالتكنولوجيا. ومن ناحية أخرى، ونظرا لأن نسبة تتجاوز ٦٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر أتت من الصينيين العاملين بالخارج في هونغ كونغ وماكاو ومقاطعة تايوان الصينية، استطاع البلد انتاج عدد من التكنولوجيات المتقدمة، ولا سيما الآلات والصناعات الخفيفة والالكترونيات، التي عرضتها الحكومة كأساس للشراكة.

٢٨- وسأل خبير من هولندا عن الدور الذي اضطلع به صينيو الشتات في الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين. وأجاب الخبير من الصين بأن الجاليات الصينية العاملة بالخارج أدت دورا مهما للغاية، لأنها أوجدت جسرا يصل بين الثقافة الشرقية والثقافة الغربية، ولأن نسبة ٦٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر أتت من هونغ كونغ وماكاو ومقاطعة تايوان الصينية. وأكد خبير من الولايات المتحدة الأمريكية على أنه، لدى انفتاح الصين على العالم الخارجي، بدأ هذا البلد في استيراد التكنولوجيا الأجنبية المتقدمة لتحقيق القدرة التنافسية، أي لانتاج سلع عالية الجودة بأسعار منخفضة، بدلا من مواصلة الأخذ بنموذج إحلال الواردات. وأكد الخبير من الصين على أهمية الاستيعاب المحلي للتكنولوجيات الأجنبية قبل بذل أي جهود كبيرة في مجال البحث والتطوير. وقال أحد الخبراء إن حالة الصين ليست حالة تنمية تعطي الأولوية للتصدير، ولكن الأولوية أعطيت، بالأحرى، إلى الانتاج من أجل السوق المحلية الكبيرة، وهي استراتيجيات أصبحت لها، بالتالي، تشعبات تصديرية. والواقع أن الحكومة الصينية منحت الشركات الأجنبية فرص الوصول إلى سوقها الداخلية مقابل استيراد التكنولوجيا. ولكنها أيضا حثت المستثمرين الأجانب على التصدير.

٢٩- وعرض الخبير من نيجيريا الدراسة الإفرادية الخاصة ببلده، التي استندت إلى استقصاء شمل ٥٠ شركة، محلية وأجنبية الملكية ومختلطة. وقد انطوى التدهور الاقتصادي الحاد في نيجيريا في الثمانينات على تدهور شديد في تكوين رأس المال، وفي الواردات من السلع الرأسمالية، وفي الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وأسفرت هذه العوامل كلها عن تدهور شديد في القدرة التنافسية على المستوى الدولي في الصناعات التحويلية.

٣٠- واعتبر برنامج التكيف الهيكلي، الذي استهل في عام ١٩٨٦، العامل الأهم والوحيد في التأثير على تدفقات التكنولوجيا والاستثمار، على حد سواء. وأدى تخفيض سعر العملة إلى هروب رؤوس الأموال ووجود أنشطة للمضاربة، أحبطت الاستثمار الانتاجي. ولذلك، لم تنجح الحوافز الصناعية ومخططات ترويج الصادرات التي نفّذت. وعلى الرغم من أن البلد يمتلك قاعدة واسعة للعمالة وطائفة من المؤسسات المعنية بالتدريب، كانت الروابط مع القطاع الانتاجي ضعيفة وظلت الهياكل الأساسية التكنولوجية غير متطورة بما فيه الكفاية.

٣١- ورداً على سؤال طرحه خبير فيما يتعلق بوجود الروابط، قال الخبير النيجيري إنه توجد آليات فعالة للتعاون الإقليمي أدت إلى الاستغلال التجاري للابتكارات النيجيرية في البلدان المجاورة.

٣٢- وعلّق السيد كاتز قائلا إن نيجيريا تمر، فيما يبدو، بمراحل متعاقبة من اختلال الاقتصاد الكلي والاستقرار والإصلاح الهيكلي وإعادة بناء القدرات التكنولوجية، تشبه المراحل التي مرت بها بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية خلال السبعينات والثمانينات.

٣٣- ولاحظ الخبير من هولندا أنه، في حالة غانا، لم يبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في العودة إلا بعد مرور عقد على استهلال برنامج استقرار البلد؛ وتساءل عما إذا كانت الحالة النيجيرية تنطوي على أوجه تماثل. وأجاب الخبير من نيجيريا قائلا إن الاقتصاد، على الرغم من التغييرات السياسية الجارية، آخذا في النمو حاليا وأن المشاكل الأخرى الجاري مناقشتها ذات طابع مؤقت.

٣٤- وأشار الخبير من سويسرا، في معرض تقديمه لتقرير عن سياسات بلده في مجال التكنولوجيا، إلى جانبين أساسيين هما: '١' الإطار الاقتصادي والقانوني العام؛ '٢' وبعض التدابير التشجيعية التي اتخذتها الدولة لنشر التكنولوجيا. وكان وضع شروط أساسية مؤاتية لتنمية أنشطة الشركات هي، بصفة خاصة، الوسيلة التي شجعت بها الحكومة السويسرية الابتكارات. وشملت هذه الشروط الأساسية عديدا منها أولتها السلطات السويسرية أهمية خاصة، وهي: '١' سياسة اقتصادية خارجية متحررة؛ '٢' وسياسة متحررة تجاه العمالة؛ '٣' وسياسة لتحقيق الكفاءة في المنافسة؛ '٤' وسياسة مالية معتدلة؛ '٥' وإطار جيد التنظيم لحقوق الملكية الفكرية. ونتيجة لذلك، فإن سياسات التكنولوجيا ليست مجالا قائما بذاته وإنما هي عنصر من عناصر السياسات الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يتمثل دور الدولة في تشجيع التقدم التقني مع الامتناع عن التدخل، لأن ثمة اعتقادا بأن الحوافز التي ينطوي عليها الاقتصاد السوقي هي أحسن تشجيعا للابتكارات من أي تدبير تشجيعي، مباشر أو غير مباشر، تتخذه الدولة. ومن الدعائم التي تقوم عليها سياسة سويسرا تجاه التكنولوجيا تركيزها على التدريب المتقدم والمتنوع، في جميع المستويات. وتقدم هذا التدريب المؤسسات التعليمية الخاصة، أو اتحادات أصحاب العمل واتحادات الموظفين، أو مؤسسات التدريب الخاصة. وعلاوة على ذلك، يولى اهتمام خاص لتدريب المدربين أنفسهم، بما في ذلك تحسين مستوى مهاراتهم، كجزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية.

٣٥- وتتعلق التدابير التشجيعية التي تتخذها الدولة بنشر التكنولوجيا من خلال إنشاء مراكز الامتياز، التي تفيد بوجه خاص الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتركز سويسرا في سياساتها على الجانبين التاليين:

'١' حرية البحوث، مع وضع أولويات محددة بوضوح تام بين مؤسسات البحوث والقطاع الاقتصادي الخاص والدولة، على أساس نهج "تحليل الأنشطة من أسفل لأعلى" لضمان تلبية

الاحتياجات التكنولوجية للقطاع الاقتصادي الخاص، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

'٢' ونقل المعرفة بين وحدات البحوث والاقتصاد والحكومة.

٣٦- وسأل خبير من النرويج وممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن المفهوم الوارد في الدراسة السويسرية بشأن انتهاج سياسة محايدة في مجال التكنولوجيا، لأن توخي نوع من الانتقائية في التشجيع قد يكون عمليا في ايجاد إطار للتنمية التكنولوجية وتحقيق القدرة التنافسية. وتساءل الخبير من الأرجنتين عن دور الحكومة في تحديد الاحتياجات التكنولوجية، ولا سيما في مجال الجهود المبذولة للربط بين قطاعي البحوث والانتاج. وردّ الخبير من سويسرا قائلا إنه لئن كان المفروض ألا تقرر الحكومة أولوية البرامج، فإن سياسات التكنولوجيا لا يمكن مع ذلك أن تكون محايدة. وصياغة البرامج والسياسات عملية معقدة تشمل قطاع الانتاج، ومعاهد البحوث، والجامعات والحكومة؛ وينبغي في هذه العملية أن تراعي الاحتياجات الخاصة للاقتصاد والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا السياق، فإن دور الحكومة دور حفّاز. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تترك للقطاع الخاص عملية اتخاذ المبادرات لأن أغراض هذه المبادرات عملية وتركيزها موجه نحو المستهلك. وفي سويسرا، تقتصر نسبة مساهمة الحكومة المالية في البحوث، في الوقت الحاضر، على ٣ في المائة من إجمالي نفقات البحث والتطوير. وأكد السيد كاتز في هذا السياق على أن سويسرا، وإن كانت تنتهج حاليا سياسة محايدة نسبيا في مجال التكنولوجيا، فهي لم تكن تفعل ذلك دائما في الماضي. واقترح الأخذ بمنظور تاريخي في المناقشة.

٢- دراسات إفرادية من الفلبين وسري لانكا والسويد

٣٧- قال الخبير من الفلبين، في معرض تقديم الدراسة الإفرادية الخاصة ببلده إن بلده، على الرغم من ضعف أدائه الاقتصادي في السنوات الأخيرة، قد بدأت تظهر عليه منذ مطلع ١٩٩٣ دلالات قوية على التحسن. ويعزز الدلالات عاملان مهمان هما الاستقرار السياسي والاشتراك في منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٣٨- ويجري تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات عديدة، كما يوفّر عدد من الحوافز لاجتذاب هذا الاستثمار ومن هذه الحوافز، على سبيل المثال، قانون البراءات الساري منذ فترة طويلة وقانون البيئة الجديد. وتعطى الأولوية كذلك لبناء القدرة التكنولوجية لمساندة عملية التنمية، من خلال "الخطة الرئيسية للعلم والتكنولوجيا" التي وُضعت بالتشاور مع القطاعين الخاص والعام. وتتضمن هذه الخطة استراتيجية من ثلاث شُعب لتحديث قطاع الانتاج من خلال ما يلي: '١' نقل التكنولوجيا واستغلالها تجاريا؛ '٢' وتحسين

قدرات البحث والتنمية؛ '٣' وتطوير الهياكل الأساسية للعلم والتكنولوجيا، والموارد من القوى العاملة، والثقافة العلمية.

٣٩- ويتم التنفيذ العملي لهذه الاستراتيجية من خلال "جدول أعمال العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الوطنية - الفلبين عام ٢٠٠٠"، الذي يجمع بين هدفي بناء القدرة التكنولوجية وتحسين الأداء التصديري. وبنوده الرئيسية هي ١٥ قطاعا من القطاعات المتقدمة في مجال التصدير؛ وبحث الاحتياجات المحلية الأساسية؛ وتنمية الصناعات الداعمة (مثل التعبئة والتغليف، والصلب، والكيميائيات)؛ والحاجة إلى تحسين الانتاجية في صناعة جوز الهند، بما في ذلك بحوث تنويع المنتجات. والاستراتيجيات المزمع تنفيذها لتناول هذه البنود هي: استخدام التكنولوجيات الناشئة؛ وزيادة مشاركة القطاع الخاص؛ وإنشاء الشبكات على المستويين المحلي والدولي، ولا سيما داخل نطاق رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومن خلالها؛ وتنمية القوى العاملة؛ واستعراض السياسات التي لا ترتبط مباشرة بالعلم والتكنولوجيا ولكنها تؤثر على هذين المجالين؛ وإدارة التكنولوجيا. أما مصادر تمويل هذا البرنامج فتنتمي، على المستوى الوطني، إلى القطاعين العام والخاص على حد سواء، وعلى المستوى الدولي، المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف.

٤٠- وتشمل القضايا ذات الصلة التي يواجهها القطاع الخاص الحاجة إلى تحديث المرافق، ولا سيما في المؤسسات والمصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أصبح من الواضح أنه ينبغي للحكومة أن تقوم، لهذا الغرض، بتيسير سبل حصول الشركات على التمويل، لأن رأس المال الاستثماري في الفلبين غير كاف. وعلاوة على ذلك، تبذل جهود كبيرة كيما يجتذب القطاع الانتاجي العلماء الذين يقومون حاليا في المؤسسات العامة ببحوث تعتبر التوقعات الخاصة باستغلال نتائجها تجاريا ضئيلة. والوسيلة الرئيسية المستخدمة لتحقيق هذا الغرض هي الاتفاقات الاستشارية، التي تمثل من الناحية العملية وسيلة جذابة للعلماء في شكل دخل إضافي.

٤١- وأشار الخبير من سري لانكا، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية الخاصة ببلده، إلى الأهمية التي يوليها بلده لتنمية الموارد البشرية، ولا سيما في المستويين الأول والثاني، باعتبارها شرطا أساسيا مسبقا لنجاح بناء القدرة التكنولوجية. وأكد على ما يحدثه تحرير التجارة من تأثير ايجابي على معدل النمو الاقتصادي ودخل الفرد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات. ثم قدم وصفا أكثر تفصيلا لأحدث الاتجاهات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وللإطار التنظيمي الذي يحكم هذا الاستثمار. وقال إنه يجري العمل بعدد من الحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والتركيز على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على بناء القدرة التكنولوجية. بيد أنه أشار إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز تركيزا شديدا في قطاعات قليلة، مثل الملابس والمنسوجات، وأن بلده مهتم بتنويع تدفقات التكنولوجيا.

٤٢- وأبدى الخبير من السويد ملاحظات موجزة تعلقت بالدراسة الإفرادية الخاصة ببلده التي ركزت على أحد الأمثلة الناجحة على مدن البحوث، هو مدينة "Ideon" للبحوث. واعتبرت هذه المدينة مثالا على مفهوم مدينة التكنولوجيا أبرز أهمية التقارب الجغرافي لمواقع المراكز الخاصة والعامة للبحوث والتنمية، كبديل للتقارب الجغرافي بين الوحدات الصناعية المختلفة. وقد نشأت التجربة السويدية في مجال مدن التكنولوجيا كظاهرة تلقائية ناتجة عن تعايش مناسب بين الشركات والجامعات والبلديات في فترة اتسمت بوفرة التمويل. وتوجد في السويد سبع من مدن التكنولوجيا الناجحة. ويمكنها أن تقبل مشاريع من الخارج ولكنها لا تقدم منحا دراسية. ولا تموّل مباشرة من الحكومة بل من نظام للايجارات أو الملكية المشتركة، مع مشاركة من القطاع الخاص.

٤٣- وفي المناقشة التي أعقبت عرض الدراسات الإفرادية الخاصة بالفلبين وسري لانكا والسويد، تم التأكيد على الدور الهام الذي تضطلع به مدن العلم والتكنولوجيا. فقد سهلت هذه المدن ابتكار تكنولوجيات جديدة كما ساعدت، من خلال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، على التغلب على نقص رأسمال المحلي، وتحسين البحث والتطوير وقاعدة الموارد البشرية، وتوليد فرص العمالة والتصدير، بما في ذلك صادرات القطاعات غير التقليدية. غير أن عددا من الخبراء قالوا إن المحاولات التي بذلت بغرض تطوير مدن التكنولوجيا هذه عن عمد أسفرت عن نتائج مختلطة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على حد سواء، وإن العوامل التي أدت إلى نجاح هذه المدن في السويد والولايات المتحدة غير واضحة. وتجرى بحوث في أنحاء مختلفة من العالم بشأن العوامل الدافعة لمدن التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على الحاجة إلى إقامة ترابط وثيق بين مؤسسات البحث والتطوير وبين الصناعة لتحقيق النجاح في استغلال نتائج البحث والتطوير. ومن الأهمية الخاصة بمكان في هذا السياق، اشتراك الجامعات في البحوث الصناعية، من خلال نظام للحوافز. ويمكن تحقيق هذه الغاية أيضا من خلال تحسين نظام التدريب (زيادة عدد المهندسين)، ونشر شبكات لمؤسسات البحوث على المستويين الوطني والإقليمي، والانتفاع الأمثل من المختبرات، إلخ.

٣- دراسات إفرادية من هولندا ورومانيا وتركيا وشيلي

٤٤- أكد الخبير من هولندا، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية المتعلقة ببلده، على ثلاثة مواضيع رئيسية هي: بناء القدرات، وسياسات التكنولوجيا، ونشر التكنولوجيا. وينبغي أن تكون سياسات التكنولوجيا وهياكلها الأساسية موجهة نحو السوق أو قائمة على أساس الطلب كيما تشجع مؤسسات البحث والتطوير على إجراء البحوث بشأن الاحتياجات الفعلية للسوق وللمجتمع، في آن واحد. وينبغي لمؤسسات البحث والتطوير أن تستمد مواردها المالية من السوق أكثر مما تستمدها من الدولة.

٤٥- وفي بيئة تتسم بمحدودية الموارد المالية، مثلما هي الحال في هولندا ناهيك بالبلدان النامية، تعين إعطاء الأولوية إلى نشر التكنولوجيا من خلال شبكة من المراكز تنشأ خصيصا لهذا الغرض. ويمكن لشبكة

من هذا القبيل أن تقوم بجمع المعلومات عن البحوث والتكنولوجيات ذات الصلة في الخارج وأن تقدم هذه المعلومات للمشاريع الخاصة، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتمثل بعد آخر مهم من أبعاد سياسات التكنولوجيا في ما تنص عليه من انتقائية أو قدرة على اختيار المجالات ذات الأولوية التي ينبغي للبلد أن يركز فيها موارده المالية والبشرية المتاحة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال مجالس التكنولوجيا أو الأفرقة التوجيهية التي تضم ممثلين لكل من القطاعين الخاص والعام، والباحثين والعاملين في مجال التوقعات الخاصة بالتكنولوجيا. وقد أتاح أسلوب الانتقائية المشار إليه لهولندا بناء قدرات قوية في مجال التكنولوجيا الحيوية. غير أن اختيار مجال يتم التركيز عليه هو، في حد ذاته، مهمة صعبة لأن الأمر يتطلب، أولا، تصميم الوسائل الكفيلة بالعثور على ذلك المجال داخل السوق.

٤٦- وذكر الخبير من رومانيا، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية المتعلقة ببلده، أن النظام القانوني لبلده ينص على حوافز للتصدير ولا يضع أي عقبة على الاطلاق أمام الواردات؛ وبذلك فإنه يشجع نقل التكنولوجيا إلى رومانيا ومنها. وفيما يتعلق بسياسات الاستثمار الأجنبي، ذكر ثلاثة مبادئ أساسية هي: المساواة في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، وحرية الوصول إلى جميع القطاعات الاقتصادية، وأدنى حد من تدخل الحكومة. وتعتبر مساهمة رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا في انعاش الاقتصاد الروماني في هذه المرحلة الانتقالية أمرا أساسيا، ولا سيما في قطاعات مثل تجهيز الأغذية، والطاقة، والنقل، والاتصالات، والسلع الاستهلاكية، والسياحة. ويوفر قانون الاستثمار الأجنبي، الصادر في نيسان/ابريل ١٩٩١، ضمانات وحوافز للمستثمرين الأجانب.

٤٧- ويتسم الاستثمار الأجنبي في رومانيا بخصائص عديدة هي: يستثمر المستثمرون الأجانب رؤوس أموالهم، العينية والنقدية على السواء في مشاريع مشتركة مع الشركات الرومانية؛ إن عدد هذه الشركات ضخم، إذ يتجاوز ٠٠٠ ٢٠ شركة، ولكن مبلغ رأس المال المستثمر كان ضئيلا إلى حد ما وشديد الاستقطاب، حيث أن هناك نسبة ٠,٣ في المائة من العدد الإجمالي للشركات تستأثر بنسبة ٦٨ في المائة من رأس المال المستثمر؛ وأعلنت كل الشركات تقريبا أنها مشتركة في عدة مجالات من مجالات النشاط لاغتنام أي فرصة تتيحها السوق، بما في ذلك مجالات التجارة والنقل والسياحة والأغذية والزراعة. ومن الناحية الجغرافية، يذكر أن نسبة ٨٦ في المائة من رأس المال الأجنبي مأتاها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأنه، داخل هذه المجموعة، تستأثر البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٦٤ في المائة من إجمالي رأس المال المستثمر.

٤٨- واستفادت جميع الفروع الصناعية تقريبا من الواردات من السلع الرأسمالية كوسيلة لاحتياز التكنولوجيا. ونفذت أنشطة البحث والتطوير المحلية، أساسا في معاهد البحوث التي نظمت بوصفها شركات تجارية، أو إدارات مستقلة، أو دوائر داخل الإدارات المستقلة، أو مؤسسات عامة. وتعمل السلطات

على وضع نظام مؤسسي جديد يضمن تطبيق نتائج البحوث على الاقتصاد من خلال الحوافز القانونية والاقتصادية.

٤٩- وذكر الخبير من تركيا، في العرض الذي قدمه، أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان أكثر من ٨ في المائة في عام ١٩٩٠ وأن نصيب القطاع الصناعي قد ارتفع بنسبة ٩ في المائة. وحصلت أغلبية الشركات الكبرى في الصناعة التحويلية على تكنولوجيتها من مصادر محلية، بما في ذلك أفراد الملاك والجهات المنتجة للآلات والشركات الأخرى، ومن خلال اتفاقات منح التراخيص. وشملت المصادر الأخرى لاحتياز التكنولوجيا إستقصاء ما يكتب في الموضوع والمساعدة المقدمة من الشركاء الأجانب والشركات الاستشارية. واستخدم أيضا أسلوب التعلم من خلال التصدير والمحاكاة والنسخ واستقصاء ما يكتب في الموضوع والتبادل العلمي والاشتراك في المعارض. وفي المرحلة الأولية لاحتياز التكنولوجيا في الصناعات التحويلية الكبرى، اضطلعت الشركات الأجنبية بدور أصغر؛ ولوحظ أن الشركات اعتمدت أساسا على مبادراتها الذاتية في اختيار التكنولوجيا وتطبيقها، مستفيدة من مصادر التكنولوجيا المتاحة في السوق وغير المتاحة في السوق، على حد سواء. وقد قطعت الشركات التركية شوطا بعيدا في مجال نقل التكنولوجيا من خلال مانحي التراخيص إليها ومن خلال شركائها الأجانب.

٥٠- وقد تجمع لدى الشركات الكبرى في تركيا قدر كبير من الخبرة في مجال اختيار التكنولوجيا. وبيّنت أغلبية الشركات الكبرى التي أجابت على استبيان في إطار إحدى الدراسات أنها عملت في مجال تصميم الآلات والمعدات. ولم تكن أكثرية جهود التصميم هذه موجهة نحو نماذج جديدة بل نحو تحسين العينات الأجنبية. وقد ساهمت هذه الأنواع من أنشطة التصميم، إلى حد بعيد، في تعلم التكنولوجيا. ولوحظ وجود أنشطة التصميم المحلية والانتاج المحلي في الحالات التي كانت التكنولوجيا فيها نمطية وبسيطة نسبيا، أكثر مما لوحظ في حالات أخرى. وقد تم تحقيق القدرة التكنولوجية الحالية عبر مراحل مختلفة: ففي حين أنه حدث في الخمسينات تحول من صناعات القطن والسكر والأسمنت إلى صناعات تحويلية أخرى، فقد تغير الاتجاه في السبعينات فأصبح يسير نحو تشجيع الأنشطة الموجهة إلى التصدير والتي تتطلب تعزيز البحث والتطوير ووجود قوى عاملة ذات مهارات ممتازة.

٥١- واستعرض الخبير من شيلي بايجاز، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية المتعلقة ببلده، سياق الاقتصاد الكلي الذي تصمم فيه وتنفّذ سياسات الابتكار التكنولوجي. فعلى مدى السنوات السبع الماضية، وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦ في المائة سنويا. وعلى الرغم من تناقص حجم الصادرات التقليدية، فإن قطاع التصدير كان أكثر القطاعات دينامية، وانخفضت نسبة البطالة إلى ٥ في المائة في عام ١٩٩٢، وهي أدنى نسبة تسجل في ٢٠ عاما. وتهدف سياسات الابتكار التكنولوجي في شيلي إلى زيادة قدرة البلد التنافسية من خلال تعزيز القدرة على التجديد التكنولوجي لدى لقطاعات الانتاجية. وقد ترجم ذلك إلى برنامج لتحديث المشاريع، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة. واتخذت مجموعة من التدابير التي

تهدف،ضمن جملة أمور، إلى تسهيل حصول المشاريع على المساعدة التقنية ووصولها إلى الأسواق المالية، كما أنشئت آليات تمولية محددة.

٥٢- وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، فُتح الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر؛ كما تهيأت بيئة مستقرة. واتخذت تدابير قانونية ومؤسسية لضمان حقوق الملكية الفكرية وحماية البراءات وتحسين الجودة. ورغم أن الانجازات كانت مدعاة للاعجاب، فإن التحديات أكبر بكثير؛ فقد ازدادت المنافسة وظهرت عوامل تنافسية جديدة، مثل الانتاجية والجودة. وفي هذا السياق، تتسم تنمية وتدريب الموارد البشرية والابتكار التكنولوجي بأهمية حاسمة في تحقيق المزايا التنافسية المستديمة.

٥٣- وأكد خبير من الولايات المتحدة الأمريكية، في معرض الإشارة إلى الدراسة الإفرادية المتعلقة بشيلي، على أن أهم درس يستخلص منها هو أنه لا ينبغي تحقيق القدرة التنافسية على الصعيد الوطني فحسب وإنما ينبغي تحقيقها أيضا على الصعيد الدولي؛ وإذا انخفضت الميزة النسبية لأحد القطاعات، توجب ايجاد مواضع ملائمة أخرى في السوق. من ذلك، على سبيل المثال، أن شيلي تصدّر الفواكه والخضروات إلى الولايات المتحدة خلال فصل الشتاء. كذلك تفعل كينيا؛ ويمكن لبلدان أخرى أن تتبع نفس المسار. وأكد خبير من المملكة المتحدة أيضا على أنه ما من بلد في العالم يستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيا، ومن ثم ينبغي بذل الجهود لتفادي الازدواجية في أنشطة البحث والتطوير. وقد أوضحت دراسة أنه توجد في أوروبا ازدواجية في ٣٠ في المائة من أنشطة البحث والتطوير. وأضاف خبير من الولايات المتحدة الأمريكية قائلا إن دور الحكومة في نقل التكنولوجيا هو أن تمهد السبيل للاستثمار الأجنبي والتعاون بين مؤسسات البحث والتطوير والشركات الخاصة.

٥٤- وأبرز الخبير من ألمانيا الحاجة إلى العمل على تكييف التكنولوجيا مع الظروف المحلية. وتم التأكيد على أنه ينبغي للبلدان النامية أن تهيئ التسهيلات خصيصا لهذا الغرض. واقترح ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تشترك مؤسسات البحث والتطوير اشتراكا فعالا في عملية التكييف وذلك، مثلا، من خلال تدريب المهندسين والعلماء في الخارج.

٥٥- وذكر الخبير من سويسرا، من القطاع الخاص، أنه لا يمكن أن تقتصر "التكنولوجيا" على البحث والتطوير فحسب. ذلك أنه توجد في كثير من الأحيان عناصر مستترة لها دخل في عملية نقل التكنولوجيا. ولا تتعلق هذه العناصر بالتدفقات من الموردين إلى المتلقين ولكنها تشكل جزءا من عملية الإخصاب المتبادل بين الأطراف.

٤- دراسات إفرادية من الأرجنتين وبوليفيا وفنزويلا والبرازيل وجمهورية كوريا

٥٦- تحدث الخبير من الأرجنتين، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية المتعلقة ببلده، عن مشكلة توافر المؤشرات الجيدة لقياس مستوى الابتكار التكنولوجي، واقترح أن يواصل الأونكتاد بحوثه المتعلقة بهذه المسألة. واختار من بين هذه المؤشرات، بصفة خاصة، المؤشرات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وهي شرط أساسي مسبق للتطوير التكنولوجي والقدرة التنافسية. ويتسم قياس الجهود في مجال البحث والتطوير بأهمية خاصة في هذا السياق.

٥٧- وفي الوقت الحاضر، لا تستثمر الأرجنتين إلا حوالي ٠,٤ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وهي نسبة تقل بكثير عن هدف فيينا. ويشكل هيكل هذا الإنفاق الذي لا يخصص إلا نحو ٦ في المائة للإنفاق على التطوير والباقي للبحوث الأساسية، عقبة أمام عملية الابتكار التكنولوجي. وثمة وجه آخر من أوجه القصور هو انخفاض مستوى مشاركة القطاع الخاص في عملية البحث والتطوير (حوالي ٥ في المائة). بيد أن الابتكار التكنولوجي ليس فقط مسألة زيادة الإنفاق على البحث والتطوير ولكنه أيضا مسألة الاستخدام الكفء لهذه الموارد وزيادة فعالية مشاركة المشاريع الخاصة في تمويل هذه الأنشطة وتنفيذها.

٥٨- وفيما يتعلق بالتغييرات التي تؤثر على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، أشار إلى أن بعض الشركات تنحو إلى تقييد بيع التكنولوجيا الأساسية كيلا يكون هناك منافسون محتملون جدد في سوق أصبحت عالمية الطابع وأشار إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص لحقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالابتكارات "الصغرى" (نماذج المنفعة)، وحقوق المبتكرين والدراية العملية. وعرض النتائج التي توصلت إليها دراسات إفرادية بشأن شركتين أرجنتينيتين مبتكرتين استطاعتا تطوير التكنولوجيا وتحسين قدرتهما التنافسية على الرغم من الأداء المتواضع للبلد، قياسا بالمؤشرات التقليدية للعلم والتكنولوجيا. وخلص إلى أن على القطاع الخاص أن يؤدي دورا متزايد الأهمية في توسيع نطاق النظام التكنولوجي في الأرجنتين وتنويعه.

٥٩- وأكد الخبير من بوليفيا، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية المتعلقة ببوليفيا، على أن حكومة بلده أخذت، في عام ١٩٨٥، بسياسات اقتصادية جديدة تضمنت تدابير ضريبية ونقدية لتخفيض الديون الأجنبية وتحرير التجارة والأسواق الرأسمالية وخصخصة الشركات الحكومية. وتتعلق المشاكل الحالية التي تحتاج إلى حلول بنوع الحوافز المطلوبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والآليات الكفيلة بتحسين القدرة التنافسية والتدابير التي يمكن أن تساعد في صياغة سياسة تعليمية قادرة على تعزيز بناء القدرة التكنولوجية. وفي حين يتمثل دور الدولة في كونها أداة لتحسين القدرات الأكاديمية والنهوض بالتكامل الإقليمي، فإن دور القطاع الخاص، مدعما من الحكومة يتمثل في إقامة الروابط مع المؤسسات العلمية لإجراء البحوث المشتركة.

٦٠- وأشار الخبير من فنزويلا، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية المتعلقة ببلده، إلى أهمية عدم الاستقرار السياسي بوصفه عاملا يعيق الاستقرار الاقتصادي في بلده. ويحتاج بلده، بالنظر إلى ما شهده من تدهور اقتصادي، إلى نص أساسي يتضمن مبادئ توجيهية واقعية للسياسات. ولاقتصاد فنزويلا، الذي يعتبر النفط هو القوة المحركة له، تاريخ طويل في مجال الاستثمار الأجنبي الذي أخذ يعم في الوقت الحاضر قطاعات أخرى مثل قطاع الاتصالات اللاسلكية. وقد أدى تأميم صناعة النفط، الذي بدأ في عام ١٩٨٠، إلى نقل التكنولوجيا بشكل ضخم. واليوم، تتم نسبة ٧٠ في المائة من عمليات التكرير خارج البلد، وبدرجة عالية من خلال المشاريع المشتركة. وعلى الرغم من وجود مؤسسات للبحث والتطوير، وخاصة في قطاع النفط، لا تقدم الشركات إلا قدرا ضئيلا من الابتكار التكنولوجي. ويُنظر إلى إلغاء الحواجز التجارية وتحرير السوق على أنهما من العوامل التي تزيد توقعات التبادل التكنولوجي وتكوين التحالفات الاستراتيجية.

٦١- وأشار الخبير من البرازيل، في معرض تقديمه للدراسة الإفرادية المتعلقة ببلده، إلى الدور الذي تؤديه شتى الجهات في مجال البحث والتطوير. فالحكومة الاتحادية تغطي الجزء الأكبر من جميع النفقات في هذا المجال، في حين تتحمل الحكومات المحلية ٢٥ في المائة، وتغطي الشركات الحكومية، ولا سيما الشركات الكبرى مثل شركة "بتروبراز"، نسبة ١٢ في المائة؛ ولا يتحمل القطاع الخاص إلا نسبة ٦ في المائة. وكانت السياسة الحكومية موجهة أساسا إلى الابتكار والتكنولوجيات والعمليات الجديدة في القطاعات التقليدية والجديدة على حد سواء. وتضمنت أهداف السياسات التكنولوجية الوطنية زيادة الانتاجية وتحسين الجودة، وهما عاملان ينظر إلى كليهما باعتبارهما أساس القدرة التنافسية. وترغب البرازيل في اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في شكل التكنولوجيا. ولهذا الغرض، اتخذت في السنوات الأخيرة تدابير لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، شملت تسهيل إجراءات التسجيل، وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين حماية حقوق الملكية الفكرية. وتعتبر تجربة البرازيل ممثلة لتجربة بلدان نامية أخرى ذات خصائص اقتصادية مماثلة، ولا سيما فيما يتعلق بدور الدولة في تنسيق التدابير الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٦٢- واستعرض الخبير من جمهورية كوريا، في معرض تقديمه للدراسة الافراديية المتعلقة ببلده، الاستراتيجية الانمائية الوطنية لبلده منذ مطلع الستينات، وهي استراتيجية اتسمت بالاعتماد الشديد على الواردات من السلع الرأسمالية وبسياسة تقييدية للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أثبت هذا النهج فعاليته في الحفاظ على استقلال البلد من هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات وعلى القاعدة المكونة من الشركات الوطنية الملكية.

٦٣- ويعزى نجاح بلده في احتياز التكنولوجيا وتطويرها الى عاملين هما: '١' امكانات المبادرة والقوى العاملة المدربة تدريبا عاليا نتيجة الاستثمار الضخم في تنمية الموارد البشرية؛ '٢' والسياسة الموجهة نحو

التصدير التي أحدثت ضغوطا على الشركات كيما تحتاز التكنولوجيا الأجنبية وتستخدمها بكفاءة لتتمكن من التنافس في السوق العالمية. وفي الوقت نفسه، ومن خلال المساعدة التقنية التي قدمها المشترون الأجانب، استوفت المنتجات المصدرة المعايير التقنية المطلوبة في البلدان المتلقية.

٦٤- ومنذ أوائل الثمانينات، والحكومة تشجع نقل التكنولوجيا المتقدمة من خلال انتهاج سياسة متحررة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر والتدابير الحافزة الأخرى.

٦٥- واقترح خبير أن يتم أيضا، في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر وجوب النظر في جوانب أخرى من دور الحكومة. وأشار على وجه التحديد الى المشاريع المشتركة حينما اضطرت الشركات الى أن تتوصل أولا الى اتفاق لمنح الترخيص مع مورّد التكنولوجيا، لأن الشريك الأجنبي لم يكن يورّد التكنولوجيا في جميع الحالات. وتعلقت قضية أخرى بحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما في البلدان النامية، على التكنولوجيا. وطلب الى الفريق العامل المخصص اصدار توصيات بشأن الاجراءات الممكن اتخاذها للتخفيف من حدة المشكلة وذلك، على سبيل المثال، من خلال بناء القدرات الذاتية لهذه الشركات في مجال البحث والتطوير.

٦٦- وأكد الخبير من جمهورية كوريا على الدور الهام الذي تضطلع به الحكومة في اعطاء التوجيهات في مجال تطوير التكنولوجيا. وفيما يتعلق بهذه المسألة أكد خبير آخر أن الشركات في بلده تنشئ اتحادات شركات (كونسورتيوم) بغية حل المشاكل القانونية ذات الصلة بالتكنولوجيا.

٦٧- وتلخيصا لأبرز معالم "قصة نجاح" جمهورية كوريا، طالب الخبير من نيجيريا بأن يناقش باستفاضة السؤالان التاليان: (أ) ما هي العوامل التي أدت الى نجاح سياسة جمهورية كوريا فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر بينما فشلت الجهود المماثلة المبذولة في بلدان أخرى؛ و(ب) ما هي أسباب الاستخدام الكفء للعلماء في استيعاب التكنولوجيا واعتمادها؟

٦٨- وفي المناقشة، لاحظ الخبير من فنزويلا أن الحالة الاقتصادية الراهنة في بلدان نامية عديدة تتسم بتزايد المديونية والاختلالات الاقتصادية الهيكلية وتدهور مستويات المعيشة والدخل وتردي البيئة وعدم الاستقرار السياسي والانقسام في النشاط الانمائي بين الدولة والقطاع الخاص. ويؤدي كل ذلك الى اعاقة عملية بناء القدرة التكنولوجية في البلدان النامية من خلال الجهود الوطنية، وبذلك يزداد باطراد اعتماد البلدان على الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدرا هاما لنقل التكنولوجيا. ونظرا لركود عملية بناء القدرة التكنولوجية المحلية، لزم على البلدان النامية أن تضع سياسة تكنولوجية سليمة تقوم على أساس نهج واقعي وتأخذ السياق العلمي والاجتماعي في الاعتبار.

٦٩- وأكد خبراء آخرون على دور تحرير الاقتصاد وعمليات الخصخصة بوصفهما عاملين ايجابيين يعززان بناء القدرة التكنولوجية. وأشاروا أيضا الى الأدوار المختلفة التي يمكن أن يؤديها كل من الحكومة وقطاع الشركات في تلك العمليات وفي ذلك الصدد. وينبغي أن تكون الحكومة أكثر نشاطا في بناء القدرة التكنولوجية، في حين أن قطاع الشركات يمكن أن يزيد مشاركته في نقل التكنولوجيا. وأبرز خبراء آخرون امكانات التعاون الاقليمي في تعزيز التحول التكنولوجي للبلدان المشاركة، ولا سيما أقل البلدان نموا.

٧٠- وقال الخبير من جمهورية كوريا، في رده على الأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالعرض الذي قدمه، إن تحرير سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف من بلد الى آخر، وإن نجاح هذه السياسة يعتمد أيضا على توافر رؤوس الأموال على الصعيد العالمي، وكذلك على توافر القدرات المحلية. وردا على سؤال طرحه الخبير من هولندا ويتعلق بدور الحكومة في تشجيع البحث والتطوير، قال إن التعاون بين القطاع الانتاجي والمؤسسات العامة للبحث والتطوير كان بطيئا بوجه عام على الرغم من أن الصناعة عمدت في السنوات الأخيرة الى انشاء جامعات خاصة بها. وأشار أيضا الى أنه لا توجد بعد في جمهورية كوريا برامج مصممة لزيادة التعاون بين الصناعة ومؤسسات البحث، على غرار البرامج المنفذة في الاتحاد الأوروبي.

٥- المناقشة العامة

٧١- لاحظ البروفيسور وانغوي أن الدراسات الافرادية أظهرت اختلاف معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف موضع الدراسة. ففي حين أن رومانيا، على سبيل المثال، تمنح معاملة مواتية للاستثمار الأجنبي على حساب الاستثمار المحلي، دأبت حكومة جمهورية كوريا على توفير الدعم القوي للصناعة المحلية. وثانيا، لم تلق امكانيات تقديم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الدعم لبناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية الاهتمام الكافي في المناقشات. وثالثا، لاحظ المشاكل الخاصة بالعديد من البلدان الافريقية التي لم تتمكن من اجتذاب التزامات بالاستثمار الأطول أجلا. وأثار السؤال المتعلق بمعرفة كيفية اجتذاب هذه الاستثمارات والدور الذي يمكن للأونكتاد أن يؤديه في هذا الصدد.

جيم - حلقة العمل بشأن التكنولوجيات السليمة بيئيا

٧٢- قال الخبير من النرويج، في معرض تقديمه لتقرير حلقة العمل بشأن التكنولوجيات السليمة بيئيا، التي نظمتها أمانة الأونكتاد بالاشتراك مع حكومة النرويج، في أوسلو في الفترة من ١٣ الى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، إن الغرض من حلقة العمل هذه هو تحديد بعض من المبادئ التوجيهية العملية والتوصيات الخاصة بالسياسات بشأن كيفية تحقيق الغايات الواردة في الفصل الخاص بالتكنولوجيا في جدول أعمال القرن ٢١. وقد نوقشت القضايا المختلفة في اطار العناوين العامة التالية: نظرة عامة على

مسائل التكنولوجيا المتعلقة بالبيئة، والمسائل المتعلقة بجانب العرض، والمسائل المتعلقة بجانب الطلب، والمبادرات الجديدة الممكنة، والتوصيات والملخص.

٧٣- وأكد أنه لم تبذل أي محاولة للتوصل الى تعريف للتكنولوجيات السليمة بيئيا، لأن من المتعذر للغاية التمييز بشكل واضح بين التكنولوجيات البيئية والتكنولوجيات الأخرى. فجميع التكنولوجيات تقريبا تؤثر بشكل أو بآخر على البيئة؛ وتعني التنمية المستدامة تقييما ناجحا للتأثيرات البيئية في مرحلة التخطيط الأولية. وتم التأكيد على دور القطاع الخاص في توليد ونقل التكنولوجيات فيما يتعلق بتوريد التكنولوجيات السليمة بيئيا. وفيما يتعلق بجانب الطلب، جرى التسليم بوجه عام بأن القدرة المحلية على اختيار التكنولوجيا وتكييفها واستخدامها وتطويرها هي شرط مسبق للاستخدام الناجح للتكنولوجيا المستوردة لتعزيز التنمية المستدامة. كما تم التأكيد على أن بناء القدرات في مجال التكنولوجيات السليمة بيئيا لا يختلف بالضرورة عن بناء القدرات في مجال التكنولوجيا بوجه عام، كما أن العلاقة ليست مختلفة بين التقدم التكنولوجي والقدرة التنافسية.

٧٤- وتضمنت استنتاجات حلقة العمل طائفة واسعة من الاقتراحات. واسترعى الاهتمام الى عدد من المبادرات والعناصر ذات الأولوية التي اعتمدت بالفعل ويجري تنفيذها، على أساس تجريبي أحيانا.

٧٥- وفي المناقشة التي أعقبت العرض، أبرز خبير من الولايات المتحدة الأمريكية الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في مجال البحث والتطوير ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا. وردا على سؤال طرحه الخبير من الأرجنتين بشأن تأثير برامج التكيف الهيكلي على نشر التكنولوجيات السليمة بيئيا في البلدان النامية، قال الخبير من النرويج إن تدخل الحكومة في شكل اطار تنظيمي وحفاز يؤدي دورا مهما للغاية في نشر التكنولوجيات السليمة بيئيا. ومن ثم، يمكن لبرامج التكيف الهيكلي، التي تهدف الى الغاء الضوابط التنظيمية والحد من اشتراك الحكومة، أن تؤثر على الآليات المتاحة للحكومة لنشر التكنولوجيات السليمة بيئيا.

٧٦- ولاحظ الخبير من هولندا أنه حتى اذا كانت آليات السوق غير مواتية حتى الآن لنشر التكنولوجيات السليمة بيئيا، فالطلب على المنتجات غير الضارة بالبيئة أو المنتجات المصنعة بطريقة مستدامة آخذ في الازدياد في البلدان المتقدمة. وكرر الخبير من جمهورية تنزانيا المتحدة التأكيد على أن بناء القدرات في مجال التكنولوجيات السليمة بيئيا لا يختلف بالضرورة عن التكنولوجيا بوجه عام، وأبرز دور التعليم والتدريب. وأشار أيضا الى الحاجة الى وجود آليات خاصة لنشر التكنولوجيات السليمة بيئيا على نطاق أوسع في البلدان النامية.

٧٧- وقدم ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وصفا لعدد من برامج المعلومات والمساعدة التقنية التي تضطلع بها منظمته في مجال الوقاية من التلوث وانتاج التكنولوجيات السليمة.

دال - وثائق من الأمانة

٧٨- ناقش الفريق العامل التقارير المقدمة من الأمانة، وهي: "استعراض الأعمال القائمة في منظومة الأمم المتحدة ولدى نخبة من المنظمات والتي تتناول قضايا التكنولوجيا المتصلة بالاستثمار" (TD/B/WG.5/6) و"تعزيز الدينامية التكنولوجية: تطور بناء القدرة التكنولوجية والقدرة التنافسية" (TD/B/WG.5/7)، وكذلك المواد المرجعية الببليوغرافية المقدمة.

٧٩- وفيما أثنى الخبير من الولايات المتحدة الأمريكية، على جودة التقارير، طلب تغيير صيغ محددة في عدد من الفقرات لتحسين مضمونها.

٨٠- وأشار الخبير من الأرجنتين الى المجالات التي تحتاج لمزيد من البحوث والتي حددت في الورقة المقدمة من الأمانة (TD/B/WG.5/7). ورأى أن ثمة حاجة الى بحوث اضافية بشأن الروابط بين نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وفي هذا السياق، ينبغي تركيز الاهتمام على القنوات الناشئة التي يجري نقل التكنولوجيا من خلالها مثل منح التراخيص، والمشاريع المشتركة، وما الى ذلك. وقال أيضا إن استعراض عمل المنظمات ينبغي أن يكون أوسع نطاقا، فيما يتصل بعمل الأونكتاد.

٨١- وطالب الخبير من سويسرا باجراء تحليل متعمق لتقديم فكرة أفضل عن أوجه التداخل الممكنة في عمل المنظمات المختلفة.

٨٢- وعلق ممثلون من منظمات دولية متعددة على الوثائق وتناولوا بمزيد من التفصيل أنشطة منظماتهم. وأكد ممثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس على أهمية دور توحيد المقاييس في نقل التكنولوجيا والحاجة الى بناء قدرات ملائمة لهذا الغرض في البلدان النامية. وأشار ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى تجارب منظمته وأنشطتها. وركز بوجه خاص على الحاجة الى تحديد شركاء أجانب للاستثمار في البلدان النامية، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وأحكام اعلان ياوندي بشأن تعزيز الاستثمار والتكنولوجيا. وأشار ممثل مركز المؤسسات العامة الى الدور الذي تضطلع به، تقليديا، هذه المؤسسات فيما يتعلق بالتكنولوجيا والاستثمارات الصناعية. وقال إن عملية الخصخصة الجارية في البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية تغفل، في كثير من الأحيان، القدرات الموجودة في مجال البحث والتطوير لدى المؤسسات العامة، وتعتبرها عناصر غير منتجة. وحث الأونكتاد على التركيز على ايجاد سبل تكفل اعتماد هذه العملية على التكنولوجيات والقدرات الموجودة، وتصميم عمليات شراكة استراتيجية فيما بين المؤسسات كبديل للحيازة الأجنبية المباشرة. وعرض ممثل اليونسكو المساهمة في عمل الفريق والأمانة بخبرة منظمته في مجال سياسات الابتكار الخاصة بالعلم والتكنولوجيا وبعدد من الأنشطة الأخرى، من المنشورات الى برامج التدريب. وأشار ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الى مشروع برنامج عمل اللجنة بشأن

التعاون الاقليمي في مجال بناء القدرات التكنولوجية المحلية من أجل الاستثمار المرتبط بنقل التكنولوجيا الذي يتضمن تعزيز تدفقات التكنولوجيا على الصعيدين الاقليمي والأقاليمي، وتعزيز نقل التكنولوجيا من البلدان الأكثر تقدما الى البلدان الأقل تقدما، وتهيئة بيئات اقتصادية وطنية مواتية لاحتياز التكنولوجيا وللتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ وأورد معلومات في هذا الصدد. وقال انه خلال تنفيذ برنامج العمل المشار اليه، سيتطلب الأمر تعاونا مع المنظمات الاقليمية والدولية.

المرفق الثاني

[يستكمل أثناء الدورة الثالثة]